الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5176 | الثلاثاء | 15 ذي القعدة 1446 هـ | 13 مايو 2025 م | السنة الثامنة عشرة

مصدر أمني : القبض على 3 طيارين من فلول نظام الأسد بريف دمشق

وزير خارجية سوريا: حريصون على تنفيذ الاتفاق مع «قسد» ونأمل أن تلتزم به

«وكالات» : قال وزير خارجية سوريا أسعد الشيباني، أمس الاثنين، إن بلاده حريصة على تنفيذ الاتفاق مع قوات سوريا الديمقراطية «قسد» وتأمل أن تلتزم به.

كما هنأ الشيباني، تركيا على «الاتفاق» مع حزب العمال الكردستاني، معتبرا أنه يشكل «لحظة فارقة» على صعيد استقرار المنطقة، بعد إعلان الحزب حلّ نفسه وإلقاء السلاح.

وقال الشيباني خلال مؤتمر صحافي مع نظيريه التركي والأردني في أنقرة «باسم الجمهورية العربية السورية، أهنئ الحكومة التركية وشعبها على الاتفاق الأخير مع حزب العمال الكردستاني»، معتبرا أن «هذه الخطوة تمثل لحظة فارقة ليس فقط لأمن تركيا الداخلي بل لاستقرار منطقتنا ككل».

واستضاف وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، اجتماع وزراء خارجية تركيا والأردن وسوريا، في أنقرة، أمس الاثنين.

وشارك في الاجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون الأردنيين في الخارج أيمن الصفدي، ووزير الخارجية السوري أسعد حسن الشيباني.

ومن المرتقب، بحسب الإعلام المحلي، أن يؤكد فيدان خلال الاجتماع على مواصلة تركيا دعمها القوي لجهود الحكومة السورية لتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد.

كما سيؤكد فيدان على ضرورة إنهاء إسرائيل موقفها العدواني ضد دول في المنطقة، بما في ذلك سوريا، وسيشير إلى أهمية التعاون الإقليمي لحل المشاكل.

إضافة إلى ذلك، سيشدد على أنه لا مكان لأي تنظيم إرهابي في مستقبل المنطقة، وسيؤكد على حزم تركيا في ضمان ذلك.

وزراء خارجية تركيا والأردن وسوريا

ومن المنتظر أيضا أن يشير فيدان إلى مكافحة التحديات المشتركة، بما في ذلك الإرهاب، ويؤكد ضرورة بذل الجهود في إطار مفهوم «الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية»، وأهمية التضامن بين الدول المجاورة في هذه القضية.

كما سيؤكد فيدان أن التعاون بين سوريا والدول المجاورة في مكافحة الإرهاب سيساهم في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي.

وإلى جانب اللقاء الثلاثي، من المنتظر أن يجري فيدان لقاءات ثنائية مع نظيريه الأردني والسوري.

من ناحية أخرى أفاد مصدر أمني سوري بإلقاء قوات الأمن في دمشق القبض على 3 طيارين من فلول نظام الأسد بريف دمشق.

كما أفاد مصدر في وزارة الداخلية لقناة «الإخبارية» السورية أن قوات الأمن قبضت على الطيارين في نظام بشار الأسد اللواء فايز حسين الإبراهيم والعميدين خالد محمد العلي وعبد الجبار محمد حلبية بريف دمشق.

فيما ذكرت وسائل إعلام سورية أن قوات الأمن اعتقلت الطيار فايز إبراهيم قائد مطار الضمير العسكري مع ثلاثة طيارين آخرين في منطقة عدرا العمالية بريف دمشق بينهم قائد مطار خلخلة العسكري.

وكانت وزارة الداخلية السورية، قد أعلنت الثلاثاء، الماضي أن قوات الأمن في محافظة طرطوس غربي البلاد ألقت القبض على العقيد السابق سالم إسكندر طراف، المتهم بجرائم وانتهاكات إبان فترة حكم النظام المخلوع والتورط في أحداث الساحل السوري خلال مارس الماضي.

وأوضحت الوزارة، في بيان، أن القبض على طراف جاء «بعد عملية رصد ومتابعة دقيقة»، مضيفا أن العقيد السابق شغل عدة مناصب قيادية، أبرزها قيادته للواء 123 في الحرس الجمهوري بمدينة حلب (شمال)، وقبل ذلك قاد الحرس الجمهوري في دير الزور (شرق).

وحسب الوزارة ذاتها، فإن طراف عمل على تجنيد وإدارة مجموعة تابعة لفلول النظام السوري المخلوع ثبت تورطها في الهجوم الذي وقع خلال مارس الماضي في منطقة الساحل، ورأح ضحيته العشرات من عناصر الأمن والمدنيين.

الجزائر تقرر ترحيل دبلوماسيين فرنسيين عينوا «بظروف مخالفة».. وباريس تعتزم الرد «بحزم»

وزير الخارجية الفرنسي جان-نويل بارو

«وكالات» : أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان-نويل بارو، الاثنين، أن فرنسا سترد «بشكل فوري» و«حازم» و«متناسب» على قرار الجزائر «غير المفهوم» طرد المزيد من الموظفين الفرنسيين الرسميين.

وندّد بارو خلال إحاطة إعلامية في بوليفيك في غرب فرنسا بـ «قرار غير مفهوم وقاس»، مشيرا إلى أن «مغادرة عناصر في مهام مؤقتة هي غير مبرّرة وغير قابلة للتبرير. وكما فعلتُ الشهر الماضي، سنرد بشكل فوري وحازم ومتناسب على هذا القرار الذي يمسّ بمصالحنا، وهو قرار مستهجن لأنه لا يصبّ لا في مصلحة الجزائر ولا في مصلحة فرنسا».

من جهتها، طالبت السلطات الجزائرية من القائم بالأعمال بالسفارة الفرنسية لدى الجزائر، خلال استقباله الأحد بمقر وزارة الشؤون الخارجية، بترحيل فوري لجميع الموظفين الفرنسيين الذين تم تعيينهم في ظروف مخالفة للإجراءات المعمول بها.

وأفادت وكالة الأنباء الجزائرية «واج» بأن القائم بالأعمال بسفارة الجمهورية الفرنسية لدى الجزائر، قد تم استقباله، بمقر وزارة الشؤون الخارجية. وجاء الاستدعاء في أعقاب «تسجيل تجاوزات جسيمة ومتكررة من قبل الجانب الفرنسي، تمثلت في الإخلال الصريح بالإجراءات المعمول بها والمتعارف عليها في مجال تعيين الموظفين ضمن التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية المعتمدة لدى الجزائر».

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية أنه «خلال الفترة الأخيرة، رصدت المصالح المختصة تعيين ما لا يقل عن 15 موظفا فرنسيا لمباشرة مهام دبلوماسية أو قنصلية فوق التراب الجزائري، دون أن تستوفي بشأنهم الإجراءات الواجبة، المتمثلة في الإبلاغ الرسمي المسبق أو طلب الاعتماد، كما تقتضيه الأعراف والاتفاقيات الدولية ذات الصلة».

وأردفت الوكالة أن «هؤلاء الموظفين الذين كانوا في السابق يحملون جوازات سفر لمهمة، قد أسندت إليهم جوازات سفر دبلوماسية قصد تسهيل دخولهم إلى الجزائر. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القائمة ذاتها ضمت موظفين اثنين تابعين لوزارة الداخلية الفرنسية، كانا يعتزمان أن يعملا على تأدية جزء من مهام من تم إعلانهم مؤخرا أشخاصا غير مرغوب فيهم».

واعتبرت الجزائر أن «هذه الممارسات المخالفة جاءت في ظرف تشهد فيه العلاقات الثنائية عراقيل أخرى، تمثلت من جهة، في رفض متكرر لدخول حاملي جوازات السفر الدبلوماسية الجزائرية إلى الأراضي الفرنسية، ومن جهة أخرى، في تعطيل مسار اعتماد قنصلين عامين جزائريين معينين بباريس ومرسيليا، إلى جانب 7 قناصل آخرين، الذين لا يزالون في انتظار استكمال إجراءات اعتمادهم منذ أكثر من 5 أشهر».

وطالبت السلطات الجزائرية بـ «ترحيل فوري لجميع الموظفين الفرنسيين الذين تم تعيينهم في هذه الظروف المخالفة»، داعية إلى «عودتهم العاجلة» إلى بلدهم الأصلي.

إعلام هندي: قائدا الجيشين الهندي والباكستاني أجريا مباحثات هاتفية

جندي يقف في حالة تأهب على طريق بالقرب من ميناء كراتشي في باكستان

«وكالات» : ذكر إعلام هندي أن قائدي الجيشين الهندي والباكستاني أجريا مباحثات هاتفية.

وسبق ذلك إعلان الجيش الهندي، أمس الاثنين، تأجيل المحادثات بين رئيسي العمليات العسكرية الهندية والباكستانية والتي كانت مخططة لبحث الخطوات التالية بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار الذي أعاد الهدوء إلى الحدود بين الجارتين النوويتين.

ويتوجه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بكلمة متلفزة لمواطنيه مساء أمس الاثنين، بعد يومين من وقف إطلاق النار الذي أعقب المواجهة العسكرية بين بلاده وباكستان.

ومن المقرر أن يلقي مودي الذي لم يتحدث منذ بدء الحرب الأربعاء، كلمة في الساعة 14,30 بتوقيت غرينتش، على ما أعلن مكتبه.

ولم ترد أي تقارير عن وقوع انفجارات أو قذائف خلال الليل، بعد بعض الانتهاكات التي وردت في مستهل تطبيق وقف إطلاق النار.

من جهته، أكد الجيش الهندي أن ليلة الأحد كانت الأولى التي تمر بهدوء منذ أيام فيما لا تزال بعض المدارس القريبة من الحدود مغلقة كإجراء احترازي.

وكان من المرتقب أن يناقش قائدا العمليات العسكرية في الهند وباكستان، أمس الاثنين، الخطوات التالية للجارتين المسلحتين نوويا، بعد وقف إطلاق النار الذي أعاد الهدوء إلى الحدود، بعد أعنف قتال بينهما منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

وجاء وقف إطلاق النار يوم السبت في منطقة الهيمالايا، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعد أربعة أيام من إطلاق النار المكثف والدبلوماسية والضغط من واشنطن.

وقال مسؤول كبير في الجيش الهندي، إن الجيش أرسل رسالة «عبر خط ساخن» إلى باكستان، الأحد، بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار في اليوم السابق، مشيرا إلى نية نيودلهي الرد على المزيد من هذه الوقائع.

ونفى متحدث باسم الجيش الباكستاني حدوث أي انتهاكات.

وقالت وزارة الخارجية الهندية في بيان، يوم السبت، إن قائدي العمليات العسكرية لكلا الجانبين سيتحدثان مع بعضهما بعضا أمس الاثنين.

ولم تصدر باكستان أي تعليق على خطط الاتصال.

كان البلدان قد تبادلا استهداف منشآت عسكرية بالصواريخ والطائرات المسيرة، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين مع توتر العلاقات بعد أن اتهمت الهند باكستان بالمسؤولية عن هجوم أسفر عن مقتل 26 سائحا.

وتنفي باكستان هذه الاتهامات، ودعت إلى إجراء تحقيق محايد.

وقالت الهند إنها شنت غارات على تسعة مواقع «للبنية التحتية للإرهاب» في باكستان والشطر الخاضع لباكستان من إقليم كشمير يوم الأربعاء، لكن إسلام اباد قالت إنها مواقع مدنية.

وفي حين شكرت باكستان واشنطن على توسطها لوقف إطلاق النار ورحبت بعرض ترامب للتوسط في النزاع مع الهند حول كشمير، لم تعلق نيودلهي على مشاركة الولايات المتحدة في الهدنة أو إجراء محادثات في موقع محايد.

وترفض الهند، التي تقول إن النزاعات مع باكستان يجب أن تحل مباشرة بين الجارتين، مشاركة أي طرف ثالث.

وتحكم كل من الهند ذات الأغلبية الهندوسية، وباكستان المسلمة جزءا من إقليم كشمير الواقع في جبال الهيمالايا، لكن كلا الطرفين يطالب بالسيادة الكاملة على الإقليم.

وتتهم الهند باكستان بالمسؤولية عن أعمال التمرد في الجزء الخاضع لها من كشمير التي بدأت في 1989، لكن باكستان تقول إنها لا تقدم سوى الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي للانفصاليين في كشمير.

بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تحذر : نرصد «تحشيدات» عسكرية كبيرة بطرابلس

«وكالات» : حذّرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، الاثنين، الأطراف الليبية من اللجوء إلى استخدام القوة في حل النزاعات، بعد تحشيدات عسكرية تشهدها العاصمة طرابلس ومدن الغرب الليبي، أثارت قلقا لدى الليبيين من عودة المواجهات المسلّحة.

وخلال الساعات الماضية، شوهدت أرتال عسكرية تتحرك من مدن مصراتة والزاوية والزنتان نحو العاصمة طرابلس، كما تم رصد انتشار مسلح في شوارع العاصمة، في وقت يجري فيه الحديث عن توتر في العلاقات بين قادة الميليشيات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية.

وأظهرت مقاطع فيديو وصور متداولة، نشرها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، تحركات عسكرية مكثفة في اتجاه العاصمة طرابلس، شملت أرتالا مدرّعة مزودة بأسلحة ثقيلة ودبابات.

سيارات مسلحة تتجه إلى العاصمة الليبية طرابلس

وقالت البعثة الأممية في بيان، إنّها تتابع بقلق التقارير المتعلقة بالتحشيد العسكري وتصاعد التوترات في طرابلس والمنطقة الغربية، داعية جميع الأطراف بإلحاح إلى وقف التصعيد وتهدئة الوضع فورًا، والامتناع عن أي أعمال استفزازية، وحل النزاعات بالحوار.

وأثارت التحرّكات العسكرية والانتشار المسلّح في شوارع العاصمة طرابلس ومحيطها، هلع السكان الذين يتخوّفون من أن يكون هذا التوتر مقدمّة لصدام بين الأطراف المتنازعة على النفوذ.

وفي هذا السياق، أكد «شباب منطقة أبوسليم» في طرابلس، رفضهم القاطع لأي محاولات لجر العاصمة إلى أتون الصراع المسلح وتكرار مشاهد الفوضى والدمار، ودعمهم للأجهزة الأمنية في حماية العاصمة.

وطالبت المجموعة في بيان بوقف فوري لجميع مظاهر التحشيد العسكري داخل أحياء طرابلس، محملة المجلس الرئاسي المسؤولية الكاملة عن حماية المدينة، داعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الانزلاق نحو الفوضى.

ويأتي هذا التوتر في وقت يستمر فيه الجمود السياسي في البلاد، وتتعطل فيه لغة الحوار بين الأطراف الرئيسية التي تتصدر المشهد، رغم الجهود الدولية والأممية المبذولة لدفعهم إلى البحث عن حل توافقي للأزمة.

الرئاسة التركية تتعهد بتسهيل إجراءات حل حزب العمال الكردستاني

«وكالات» : قال فخر الدين ألطون، رئيس دائرة الاتصال بالرئاسة التركية، أمس الاثنين، إن البلاد ستتخذ الإجراءات اللازمة لضمان المضي بشكل سلس نحو دولة «خالية من الإرهاب»، بعد إعلان حزب العمال الكردستاني حل نفسه.

وفي منشور على منصة «إكس»، قال ألطون إن العملية لن تكون قصيرة الأمد أو سطحية، وإنه سيتم اتخاذ جميع الخطوات بشفافية وبما يراعي حساسية الأمور.

وفي وقت سابق أمس الاثنين، قال متحدث باسم حزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إن قرار حزب العمال الكردستاني بحل نفسه خطوة مهمة نحو «تركيا خالية من الإرهاب»، بحسب تعبيره.

وفي منشور على منصات التواصل الاجتماعي، قال المتحدث إن عملية حل الحزب ستخضع لمراقبة ميدانية دقيقة من قبل مؤسسات الدولة.

وأضاف أن التنفيذ العملي والكامل لقرار حزب العمال الكردستاني سيكون نقطة تحول.

يأتي هذا بعدما أعلن حزب العمال الكردستاني، في وقت سابق من أمس، حل نفسه وانتهاء أكثر من أربعة عقود من القتال مع الدولة التركية، بحسب ما أفادت وكالة «فرات» للأنباء المقربة من المجموعة.

رفع صورة زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان خلال تظاهرة سابقة في إسطنبول

وجاء في بيان للحزب بعدما عقد مؤتمره الأسبوع الماضي: «قرر المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني حل البنية التنظيمية لحزب العمال الكردستاني وإنهاء كفاحه المسلح».

ويأتي الإعلان تلبية لدعوة أطلقها مؤسس الحزب عبدالله أوجلان، المسجون في سجن جزيرة إيمرالي قبالة اسطنبول منذ 1999، حثّ من خلالها في فبراير مقاتليه على نزع السلاح وحل الحزب.

ورد حزب العمال الكردستاني، الذي تتحصن قيادته في جبال شمال العراق، إيجاباً في الأول من مارس على دعوة زعيمه التاريخي لوضع حد لـ40 عاماً من القتال ضد سلطات أنقرة. وأعلن يومها الحزب، الذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون «منظمة إرهابية»، وقف إطلاق النار بأثر فوري.

وفي خطاب ألقاه السبت، ألمح الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى أن الأنباء عن حل الحزب قد تأتي في أي لحظة، مؤكداً عزم حكومته على «إنقاذ بلادنا من آفة الإرهاب»، حسب تعبيره.

وقال: «إننا نتقدم بخطوات ثابتة على الطريق نحو هدف جعل تركيا خالية من الإرهاب».

وتأسس حزب العمال الكردستاني في العام 1978، وتعتبره تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة «إرهابية». وأطلق تمرداً مسلحاً ضد أنقرة عام 1984 لإقامة دولة للأكراد الذين يشكلون حوالي 20 في المئة من سكان تركيا البالغ عددهم 85 مليون نسمة.

ومنذ سجن أوجلان في العام 1999، جرت محاولات عديدة لإنهاء النزاع الذي خلف أكثر من 40 ألف قتيل.

وفيما كانت جهود السلام مجمدة منذ حوالي عقد، أطلق معسكر إردوغان مبادرة قام حليفه دولت بهجلي بطرحها، عبر وفد من حزب «المساواة وديمقراطية الشعوب»، في أكتوبر على أوجلان المحكوم بالسجن مدى الحياة.

ودعا بهجلي حينها أوجلان إلى «نبذ العنف» وحل حزبه لقاء الإفراج المبكر عنه.